

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: أميرة جادو وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصابرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم بحثي المتواضع لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتورة أميرة جادو ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

ثم أتقدم بهذه الورقة البحثية بين يدي بحث يتضمن رسالة ماجستير بعنوان (المعارضة على الحكم الغيابي) قدمه الطالب علي بن محمد آل دهمان قسم العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية ونشر في مكتبة الجامعة.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف التعليق على وصف وعرض البيانات وكذلك طرق عرض البيانات.

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

تضمنت الدراسة أو البحث على مقدمة وخمسة فصول رئيسة وخاتمة أعقبها نتائج وتوصيات الدراسة.

المسألة الثانية:

لا بد من التنبيه على مسألة، وهي أن التكاليف بحسب التخصص العلمي، وأنا متخصص في الشريعة والقانون، وطبيعة البحوث في الشريعة والقانون تنحصر في البحوث النوعية النظرية، ويعتمد الباحثون في بياناتهم على البيانات الأولية، مثل: نصوص الأنظمة، والكتب المتعلقة بالأنظمة والفقه مثل شروحات الأنظمة. ومصادر ثانوية، مثل: البحوث العلمية المتعلقة بمواد الأنظمة والإشكاليات المتعلقة بتطبيقها، والمجلات العلمية، والدوريات، والأطروحات العلمية الأكاديمية، ونحو ذلك. ويعتمد الباحثون في عرض بياناتهم على أسلوب السرد عن طريق الفقرات المتسلسلة كما يستخدم غالباً الباحثون في تخصصي القانون والشريعة على الأسلوب أو المنهج التحليلي والاستقرائي لأجل تحليل النصوص واستنباط الأحكام منها لأن هذا النوع من الدراسات يتعامل مع نصوص وقواعد القانون وكذا نصوص وقواعد الشريعة وأما المقاييس الوصفية فهي في الغالب تستخدم في البحوث الكمية الإحصائية والتي يتعذر وجودها أو استخدامها غالباً في مثل هذا النوع من الدراسات في تخصصي القانون والشريعة، وأرجو ألا تبخلوا علينا بالتوجيه والتعليم إن كان فيما ذكرته شيئاً من الخطأ أو عدم الصواب؛ لأنه بحكم تخصصي لم أعرف أو أقف على بحث قانوني أو شرعي استخدمت فيه هذا النوع من الأساليب.

المسألة الثالثة:

ما يتعلق بطرق عرض البيانات التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة فكما تقدم أن هذه الدراسة دراسة نظرية في تخصصي الأنظمة القضائية والشريعة والطريقة التي استخدمها الباحث هي الطريقة الانشائية وهي أسلوب السرد والتسلسل في عرض الفقرات بصورة مترابطة تربط الأفكار والمواضيع بعضها ببعض كما أن الباحث في هذه الدراسة استخدم على وجه الخصوص الأسلوب الاستقرائي وذلك باستقراء وتتبع النصوص النظامية والشريعة ثم كذلك استخدم الأسلوب الاستنباطي وذلك باستنباط الأحكام التي لها تعلق بمشكلة هذا البحث أو الدراسة ثم كذلك استخدم

الأسلوب التحليلي وذلك بتحليل تلك النصوص الشرعية والنظامية ومن ثم ربط هذه النصوص بمشكلة البحث أو الدراسة ثم كذلك استخدم المنهج المقارن وذلك لإجراء المقارنة ما بين نظام المرافعات الشرعية السعودي وقانون المرافعات المدني المصري.

المسألة الرابعة:

ما يتعلق بأسلوب المقاييس الوصفية فلما سبق بيانه من اختصاص هذه الدراسة وكونها تختص في تخصصي الأنظمة القضائية والشرعية وكما سبق أيضاً أن هذا النوع من الأسلوب وهو أسلوب القياسات أو المقاييس ربما هي أدوات تستخدم لقياس الظواهر والمتغيرات وتحليل البيانات واستخدامها شائع في البحوث الكمية التي تتعامل مع البيانات والأرقام وهذه الدراسة بشكل خاص وهذا النوع من التخصص بشكل خاص ربما يتعذر معه استخدام مثل هذه الأدوات في البحوث العلمية.